

Distr.
GENERAL

A/49/399
S/1994/1075
20 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى الأمين
العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أكتب اليكم بخصوص الرسالة المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ الموجهة اليكم من القائم بالأعمال
بالنيابة للبعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة (A/49/332-S/1994/986)، وبناء على تعليمات من حكومتي،
أتشرف بأن أحيطكم علما بما يلي:

ترفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما تتهم به من أن لديها نية مزعومة في ضم "الأجزاء
المحتلة من جمهورية كرواتيا" وتعتبرها اتهامات لا أساس لها بالمرّة.

أما فيما يتعلق بما زعمه ممثل كرواتيا أن "سلطات بلغراد مصممة على انشاء صربيا الكبرى"، تجدر
الإشارة الى أن حجم جمهورية صربيا، بوصفها وحدة مكونة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبوصفها
دولة ذات أطول شخصية دولية في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، معروف
جيدا. وإن علم صربيا الكبرى الذي يلوح به بسهولة ممثلو كرواتيا في غياب حجج مادية لا يرمي إلا الى
تأكيد الادعاء بأن هناك تهديدا من صربيا في الوقت الذي تقدم فيه صربيا وجمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية كلها بمساهمات حاسمة في العملية السلمية، وهي مساهمات من الواضح أنها تختلف تماما عن
التصورات المسبقة للممثلين الكرواتيين ورغباتهم.

وقد أشارت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مرارا وتكرارا أنه ليس لها مطامع اقليمية تجاه أي بلد. وقد ذكرنا ذلك بوضوح وجلاء في اعلان الجمعية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ حيث جاء فيه أنه ليس لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مطامع اقليمية تجاه أية من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك كرواتيا.

وقد أكدت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ البداية أن لديها حقا شرعيا في حماية الحقوق الوطنية للشعب الصربي، بما في ذلك حقوق جزء كبير منه في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك كرواتيا. ولذلك تود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تعيد تأكيد أن مركز الشعب الصربي يجب أن يحل عن طريق المفاوضات على أساس المساواة الكاملة وتقرير المصير، المعترف بهما بالفعل لجميع الشعوب الأخرى.

وإذ تتبع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نهجا متسقا بشأن هذه المسألة، فانها تؤيد خطة فريق الاتصال بشأن البوسنة والهرسك السابقة وبذلك فهي تضع حدا للتلميحات التي تفيد أنها تطمح في التوسع الاقليمي.

أما فيما يتعلق بأراضي جمهورية كرايينا الصربية، فمن غير المقبول أن تشير اليها كرواتيا على أنها "أراض محتلة" وأن تزعم أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية "ما زالت تدعي وجود كيان غير شرعي نصب نفسه في الأراضي الكرواتية". فقد أنشأت خطة فانس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الاطار الشرعي لجمهورية كرايينا الصربية، فهي اتفاق دولي متفق عليه وموقع بصورة رسمية، ينص على أنه يتم تحديد مسألة المركز النهائي للشعب الصربي في هذه الأراضي بطريقة سلمية عن طريق مفاوضات يتساوى فيها الأطراف، ودون الاخلال بالحل النهائي. ويهدف اصرار الممثلين الكرواتييين على صياغات تتنافى مع خطة فانس وقرارات مجلس الأمن الى تبرير تهديداتهم بأن هذه المناطق سوف "تحرر" بجميع الوسائل، بما في ذلك استخدام القوة. والادعاءات الواردة في رسالة القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة بأن "سلطات بلغراد" تعتزم "ضم الأجزاء المحتلة من جمهورية كرواتيا" تندرج في اطار هذا الهدف نفسه.

وعليه، فان جمهورية كرايينا الصربية لا يمكن أن تعتبر كيانا غير قانوني، في الوقت الذي يجب فيه اعتبار الشعب الصربي، وهو يسعى الى إيجاد حل نهائي لمركزه، جزءا مكونا من الشعب على قدم المساواة مع الشعب الكرواتي.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ستقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أي حل بشأن مركز جمهورية كرايينا الصربية يتم التوصل اليه عن طريق الحوار بين أجهزته الشرعية والسلطات الكرواتية على قدم المساواة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة
